

ميثاق المطالب النسوية

من أجل خطة استجابة مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين لانفجار بيروت

نعرب، نحن الناشطات والناشطون في العمل المدني النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان، عن بالغ القلق بشأن الحالة الإنسانية المؤلمة التي نتج عنها آثار وخيمة بسبب انفجار بيروت، وكذلك إزاء عجز الحكومة المنتهية ولايتها عن تخفيف المآسي والمصاعب التي يعاني منها الناس في هذه الأوقات العصيبة. ندعو الحكومة الجديدة إلى الخروج عن النظام السياسي الطائفي الأبوي الفاسد القديم، وأن تعمل على مساعدة جميع المتضررين من الانفجار، ولا سيما النساء اللواتي لطالما قمعت أصواتهن، ونقص تمثيلهن في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد. كما ندعو شركاء لبنان الدوليين إلى ضمان وصول دعمهم، وبطريقة عادلة ومحيدة ومسؤولة، إلى من هم في أشد الحاجة إليه، وخصوصاً النساء المعرضات لمختلف أوجه الضعف والمخاطر.

وقد وقع الانفجار في ظل ضائقة اقتصادية حادة، ارتفاعاً في معدلات البطالة، تدهور في الخدمات العامة، وقد تفاقمت هذه الأزمات بفعل تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وأثرت على النساء بدرجة أكبر من الرجال. وحتى قبل الانفجار، كان تمثيل النساء ناقصاً في المؤسسات السياسية الوطنية، ونصيبهن من القوى العاملة أقل من الربع.

وإننا، وإذ نرحب بتحريك وكالات المعونة الدولية السريع للاستجابة للاحتياجات الطارئة للسكان المتضررين، فمن الأهمية بمكان أن تصل مساعداتها إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وقد بيّنت تجارب الاستجابات السابقة للطوارئ في لبنان أن المساعدات، التي تقدم بحسن نية، قد تحوّل بعيداً عن المحتاجين إليها. وفي غياب استجابة فعالة من الحكومة المنتهية ولايتها لتقديم المساعدات الطارئة الحاسمة بعد الانفجار، بادر المجتمع المدني في لبنان إلى التدخل، وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والملاجئ للناس في الأحياء المتأثرة. ولضمان تقديم المساعدات بشكل منصف لمن هم في أشد الحاجة إليها، ندعو الحكومة الجديدة وشركائها الدوليين إلى توجيه دعمهم نحو المجتمعات المتضررة من خلال منظمات المجتمع المدني المستقلة.

ويجب أيضاً توزيع المعونة بطريقة تأخذ في الاعتبار القدر متفاوت من الآثار والأضرار التي خلفها الانفجار، في الأمدين القصير والطويل، على الفئات التي لطالما عانت من الضعف والإقصاء، ولا سيما النساء والفتيات، وبخاصة النساء ذوات الإعاقة، والنساء المهاجرات والملاجئ، وكذلك الأقليات الجنسية والجندرية.

وبذلك، يمثل هذا الميثاق مطالبنا بإجراء عملية فورية لتقديم المساعدة الإنسانية، تقرر بأوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وتعالجها؛ وتسعى إلى ضمان تلبية احتياجات وأولويات جميع النساء والفتيات، وكذلك مطالبنا بأن تكون عملية الإغاثة شفافة، وأن تولي الجميع الاهتمام الكافي، وأن تخضع لآليات واضحة للمساءلة.

1- ينبغي توزيع المعونة على نحو منصف يستند إلى عمليات تقييم تصنف حسب الجنس والسن والوضع القانوني.

ونطالب أن تجري جميع آليات المعونة عمليات تقييم، مفصلة بحسب الجنس والوضع القانوني، للأضرار والاحتياجات والأولويات لدى جميع الفئات المتأثرة بالانفجار، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجنسية والجنسية والمهاجرات/ون واللاجئات/ون. وينبغي تحقيق ذلك من خلال هيئة تمكينية تضم ممثلين/ات للمجموعات المعنية بحقوق النساء ومنظمات العمل النسوي المستقلة غير الحكومية، وخبراء وخبيرات وباحثين/ات مؤمنين/ات بالمساواة بين الجنسين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى الكيانات ذات الصلة في الحكومة اللبنانية، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

2- ضمان تمثيل النساء في المواقع القيادية، وإدماجها في الاستجابة

لا بد للمداورات وعمليات التخطيط المتصلة بالتعافي والإغاثة وإعادة الإعمار والتأهيل أن تشمل جميع مكونات المجتمع اللبناني، وأن تسترشد بشواغل تلك المكونات، بمن في ذلك النساء والفئات المهمشة، وذلك من خلال التمثيل الفعال في جميع هيئات القيادة وصنع القرار، القائمة حالياً وتلك التي تشكل حديثاً للتصدي لهذه الحالة الطارئة. ولا بد من التكفل بالتمثيل المتساوي للرجال والنساء في تشكيل الحكومة الجديدة.

3- توفير الأمن الغذائي والمأوى وسبل العيش المستدام

إن العديد من النساء المقيمت في الأحياء الفقيرة، التي أصابها الانفجار بشدة، عاطلات عن العمل و/أو لا يتمتعن بإقامة قانونية إذا ما كن مهاجرات أو لاجئات. والانفجار، بتداعياته الاقتصادية، والذي يتزامن مع أزمة اقتصادية عميقة في البلد، يرجح أن يفاقم من سوء الأحوال المعيشية للنساء، حيث سيفقد عدد كبير منهن موارد الدخل. وستشدد آثار ذلك على الأسر التي تعولها النساء، والعاملات المنزليات المهاجرات، والنساء ذوات الإعاقة. وعلاوة على ذلك، تبين التقييمات الأولية أن عدداً كبيراً من المباني المدمرة تشغله نساء مسنات يعشن بمفردهن دون حماية اجتماعية. ولذلك، لا بد للاستجابة الإنسانية أن تكفل المساواة لجميع النساء في الحصول على الأمن الغذائي، والمساعدة النقدية، والمأوى، وخدمات دعم الصحة العقلية، والرعاية النفسية والاجتماعية،

4- الحيلولة دون تعرض النساء والفتيات للعنف والتصدي له

إن النزوح، والاحتفاظ في مراكز الإيواء المؤقتة، وانعدام الخصوصية، وانعدام الكهرباء والإضاءة، ورهاب المثليين ومغايري الهوية الجنسية، ومحدودية مرافق الاغتسال، وعدم الفصل بين الرجال والنساء، هي عوامل تسهم في تفاقم العنف ضد النساء والأقليات الجنسية والجندرية. وفي ضوء تزايد مواطن الضعف الاقتصادي، تشتد مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لا سيما وأن ربع نساء البلد أفدن بأنهن إما تعرضن لـ"الابتزاز الجنسي" أو أنهن يعرفن شخصاً تعرض لهذا النوع من الابتزاز. ولذلك ينبغي بذل الجهود لضمان وصول النساء والفتيات إلى العدالة والدعم القانوني ضد هذه الجرائم، وحمايتهن من الاستغلال على أيدي مقدمي الخدمات والمعونة.

5- ضمان حصول النساء على الرعاية الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية.

مع خروج حوالي نصف مستشفيات بيروت عن الخدمة، تتقوض قدرة النساء والفتيات على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي بذل جهود لضمان إعطاء الأولوية في الدعم للمستلزمات الصحية خلال فترات الحيض، والحصول على وسائل منع الحمل، ورعاية ما قبل الولادة، وغذاء الرضع، وحفاضات الأطفال للحوامل والمرضعات، وللمثليات ومزدوجات الميل الجنسي، وللفتيات المراهقات، وذلك بغض النظر عن العمر والوضع القانوني والعرق.

لقراءة الميثاق بالكامل، يرجى الضغط [هنا](#)